

Distr.: General
19 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت**

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٧ ويغطي الفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٣. وخلال تلك الفترة، شهدت ميانمار تغييرات كبيرة مع استمرار السعي إلى تنفيذ التدابير الإصلاحية التي بدأت في عام ٢٠١١، من خلال بناء المؤسسات الجديدة، وسن قوانين جديدة في إطار الجلسات التي يعقدها فعلياً البرلمان الوطني والجمعيات الإقليمية، في حين تم إحراز تقدم مطرد في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال المفاوضات مع الجماعات العرقية المسلحة السابقة، وتشجيع العودة الطوعية، وإعادة توطين السكان المشردين. ونفذت الحكومة سلسلة من التدابير الإصلاحية الرامية إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد موجه نحو السوق بشكل متزايد، وفتحت قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي والتجارة، واتخذت تدابير لكفالة المزيد من الشفافية ومكافحة الفساد. وبموازاة توسيع البلد نطاق تعامله مع العالم الخارجي، نشأت تحديات جديدة. فأثارت التوترات الطائفية والحوادث العنيفة المتزايدة في جميع أنحاء البلد شكوكاً بشأن ما إذا كان يمكنها أن تقوض عملية الإصلاح الجارية. وقد وصلت الأمم المتحدة أعمالها الواسعة النطاق مع ميانمار وتقديم دعمها إليها.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

** A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

041013 041013 13-43108 (A)



أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٧، الذي طلبت فيه الجمعية مني أن أواصل مساعي الحميدة وأن أتابع مناقشاتي مع حكومة وشعب ميانمار بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية، وعملية المصالحة الوطنية، وأن أقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وكذلك إلى مجلس حقوق الإنسان، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٣. وقد صدر تقريران مستقلان عن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (A/67/383) ونيسان/أبريل ٢٠١٣ (A/HRC/22/58).

٢ - ومع التغييرات التاريخية التي حدثت في الآونة الأخيرة في ميانمار، احتلت بعض التحديات الكبيرة مركز الصدارة في هذه المرحلة من عملية الإصلاح الناشئة. وأثناء هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، سعيتُ، إلى جانب المستشارين العاملين معي، إلى إشراك السلطات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في إحراز التقدم نحو مواصلة الإصلاحات الديمقراطية؛ وإجراء حوار واسع القاعدة بين الحكومة وجميع الأطراف ذات الصلة في عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك الأطراف الممثلة في البرلمان والأطراف خارج البرلمان؛ وتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية من خلال تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة وميانمار؛ والاشتراك في العمل الاستباقي والتعاوني بين ميانمار والأمم المتحدة في سياق عملية المساعي الحميدة. وقد سعينا أيضا إلى مواصلة التقدم فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

٣ - ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والإسهام في عملية الإصلاح التي تضطلع بها ميانمار، قام مستشاري الخاص المعني بميانمار بزيارة البلد في خمس مناسبات، بناء على دعوة من الحكومة. ومن جانبي، اجتمعت بالرئيس ثين سين، رئيس ميانمار، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ خلال الزيارة التي قام بها إلى المقر لحضور الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة والستين للجمعية العامة. والتقيت أيضا مع داو أونغ سان سو كي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أثناء الزيارة التي قامت بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومع رئيس هيئة بيشو هلوتاو (مجلس الممثلين)، ثورا شوي مان، عندما زار نيويورك في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بصفته رئيس وفد برلماني؛ ومع غيرهما من المسؤولين الرفيعة المستوى، بمن فيهم وزير مكتب الرئيس وكبير مفاوضي الحكومة لإجراء محادثات مع الجماعات العرقية، أونغ مين، الذي التقيته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في نيويورك. وقدم مستشاري الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وإلى رئيس الجمعية العامة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣.

كما عقدت اجتماعين لمجموعة أصدقائي المعنية بميانمار في نيويورك. وقد عُقد الاجتماع الأول على المستوى الوزاري في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وعقد الثاني في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ على مستوى الممثلين الدائمين. وفي ضوء الارتباطات الثنائية المعززة بين ميانمار والشركاء الآخرين، واصل مستشاري الخاص أيضا مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء. ويسر المناقشات داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز وتنسيق إسهام المنظمة في مختلف المسائل المتعلقة بميانمار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شارك في مؤتمر عقد في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، حضر منتدى نُظم في الترويج وشمل، في جملة أمور، عمليات السلام المتواصلة في ميانمار.

٤ - وفي إطار تطبيع شراكة المنظمة مع ميانمار، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، خطة عمل للبرنامج القطري مدتها ثلاث سنوات تغطي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وقد جاءت خطة العمل في أعقاب القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الثاني/يناير، وتمثل أول برنامج قطري عادي في ميانمار منذ ٢٠ سنة، وهي تركز بقوة على الحكم السليم. وقام مدير البرنامج الإنمائي بزيارة ميانمار في حزيران/يونيه للمشاركة في رئاسة المنتدى الاقتصادي العالمي لشرق آسيا. وقامت المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي بزيارة ميدانية مشتركة مدتها ١٠ أيام إلى ميانمار في آذار/مارس ٢٠١٣، التقت خلالها المجالس التنفيذية بالسلطات الحكومية، وأعضاء البرلمان، والأطراف الفاعلة الرئيسية في يانغون وناي ببي تاو. وقاموا أيضا بزيارة مشاريع محلية في ولايات راخين، وجنوب شان، ووسط ميانمار. وقبل ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بزيارة ميانمار وأشرف على تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المشردين الذين يعيشون في مخيمات في ولاية راخين وفي أماكن أخرى.

٥ - وبعد طلب الرئيس ثين سين الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ أول تعداد للسكان في ميانمار منذ ٣٠ عاما، وجهتُ صندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة لتقديم الدعم التقني لإجراء التعداد في عام ٢٠١٤. وأنشئ مجلس استشاري تقني دولي من أجل تقديم الخبرة والمشورة لمساعدة الحكومة على التنفيذ الناجح للتعداد السكاني مع الامتثال للمعايير الدولية. واجتمع هذا المجلس في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، قبل وبعد التعداد التجريبي التي أجري في آذار/مارس ونيسان/أبريل. ونُظمت حلقة عمل وطنية في حزيران/يونيه لتقييم العملية

التجريبية وتنفيذ تدابير تصحيحية حيثما دعت الضرورة. وستواصل جميع الوكالات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة عملها مع السلطات الوطنية للمساعدة على ضمان القيام بالأعمال التحضيرية في أوانها للنجاح في إجراء تعداد السكان في عام ٢٠١٤.

٦ - وقام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بزيارة البلد في شباط/فبراير ٢٠١٣، وقدم إحاطة إلى مجلس حقوق الإنسان بعد ذلك. وفي ٢١ آذار/مارس، مدد المجلس بموجب قراره ١٤/٢٢ ولاية المقرر الخاص لمدة سنة إضافية.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - الإصلاحات السياسية

٧ - أحرزت الحكومة تقدماً مطرداً في الإفراج عن السجناء السياسيين (المعروفين أيضاً باسم "سجناء الضمير") خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإلى جانب الإفراج عن حوالي ٢٣٠ من السجناء السياسيين في أيلول/سبتمبر وتششرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٣، أعلنت الحكومة في ٧ شباط/فبراير عن إنشاء لجنة للتحقق من السجناء السياسيين برئاسة وزير الاتحاد، يو سو ثاني. وتتألف اللجنة من ممثلين للإدارات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية الرئيسية، وستسعى إلى تعريف مصطلح "سجين الضمير" وتوفير إطار عمل منسق للتدقيق في حالات السجناء السياسيين المتبقين والإفراج عنهم. وفي حين لم يظهر بعد أي تعريف، أشركت الحكومة للمرة الأولى رابطة مساعدة السجناء السياسيين، وهي جمعية معنية بحقوق السجناء ودعمهم، وذلك لمساعدة اللجنة في عملها. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أرسلت اللجنة قائمة متفقا عليها من ١٥٥ سجينا سياسيا إلى مكتب الرئيس. وقد مثل هذا الرقم انخفاضاً كبيراً في عدد السجناء السياسيين على مدى العامين الماضيين. وأثناء اجتماعاتي مع قادة البلد، واصلت حثهم على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في ميانمار كخطوة ضرورية في عملية التحول الديمقراطي ومن أجل زيادة تعزيز ثقة المجتمع الدولي في مسار الإصلاحات. وقد شددت على أن مسألة السجناء السياسيين ينبغي أن تحل قبل أن تبدأ ميانمار رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٤. وفي ٢٣ تموز/يوليه، رحبت بالإفراج عن ٧٣ سجينا سياسيا إضافيا، وبالتزام الرئيس علنا بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

٨ - وكان إنشاء هيئة داخل البرلمان لمراجعة دستور عام ٢٠٠٨ من التطورات الرئيسية الأخرى في الآونة الأخيرة. ومن المتوقع أن تضم اللجنة، عدد أعضائها ١٠٥، برلمانيين من

الأحزاب السياسية العشرين التي لها حالياً مقاعد في البرلمان، بالإضافة إلى ممثلين عن الجيش. وستداول اللجنة بشأن المسائل الرئيسية التي تتطلب مراقبة دستورية من أجل ضمان وجود عملية شاملة للجميع خلال الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥. وفي آذار/مارس، أعلن مكتب الرئيس أيضاً عن تشكيل محكمة دستورية جديدة بعد الحصول على موافقة البرلمان. ويأتي هذا التطور بعد أن استقالت محكمة مماثلة من تسعة قضاة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بسبب الخلافات بشأن ما إذا كان ينبغي أن يكون للجان البرلمانية مركز المنظمات على صعيد الاتحاد.

٩ - وواصل البرلمان اتخاذ خطوات هامة، بما في ذلك بشأن التدابير التشريعية الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد. وفي خطابي أمام البرلمان في نيسان/أبريل ٢٠١٢، كنت قد أبرزت الدور المحوري الذي يجب أن يضطلع به البرلمان للمضي قدماً في تنفيذ الانتقال الديمقراطي في البلد، وأهبت بالممثلين من مختلف الأحزاب، والأعراق، والأديان، والخلفيات المؤسسية أن يتحدوا للعمل معاً من أجل إعداد خطة تغيير وطنية شاملة للجميع ومتطلعة إلى المستقبل. ويسرني أن أبلغكم بأن التطورات استمرت بتلك الروح. وبإنشاء أهم اللجان الفرعية البرلمانية، مثل اللجان المعنية بالحقوق الأساسية للمواطنين، وبالديمقراطية وحقوق الإنسان، وبشؤون الأعراق والأجناس وعودة السلام الداخلي وسيادة القانون ونشر السكينة، يوشك البرلمان بمجلسيه على الإسهام إسهاماً كبيراً في النقاش الوطني بشأن المسائل الرئيسية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن زعيمة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سو كي، عُينت في آب/أغسطس ٢٠١٢ رئيسة لهذه اللجنة المشكّلة حديثاً لتتولى شؤون سيادة القانون ونشر السكينة.

١٠ - وخلال دوراته الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة، المعقودة على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، اعتمد البرلمان قوانين هامة عديدة ترمي إلى النهوض بالحرية السياسية وتعزيز النمو الاقتصادي، ويسلّط الضوء على بعض تلك القوانين أدناه. وشهدت الدورة السابعة لهيئة بيتو هلو تاو، التي عقدت في ١٥ حزيران/يونيه، إنشاء لجنة برلمانية مشتركة مكلفة بمراجعة الدستور. في ٣١ تموز/يوليه، أصبح ثورا شوي مان رئيس البرلمان تمشياً مع الأحكام الدستورية التي تقضي بأن يتناوب رئيسا هيئتي البرلمان على رئاسته في منتصف فترة ولايته. وعند تقلده مسؤوليته، دعا إلى الإدارة العادلة لعملية السلام وطلب من الجمهور التعاون لتعزيز صنع السلام طالما جرى الحوار السياسي. ودعا أيضاً جميع المواطنين إلى تعزيز الوثام، واحترام قوانين الدولة، والحيلولة دون اندلاع أعمال شغب مثل التي وقعت في الآونة الأخيرة.

١١ - ومنذ بدء الإصلاحات، بُذلت مساعٍ متضافرة من أجل توسيع نطاق حريات وسائط الإعلام. وأعلن عن حل مجلس الرقابة في ٢٥ كانون الثاني/يناير، ومنحت في نيسان/أبريل تراخيص النشر اليومي لصحف خاصة للمرة الأولى منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً، حيث انتهى احتكار السوق من جانب الصحف المملوكة للدولة. وفي الوقت نفسه، تعرض مشروع القانون الجديد لمؤسسات الطباعة والنشر، الذي اعتمده بيتو هلوتاو، للانتقاد الشديد من جانب هيئات وسائط الإعلام المحلية، مثل مجلس الصحافة المؤقت، الذي أعرب عن أسفه للسلطات التعسفية في اتخاذ القرارات التي منحها المشروع لموظفي التسجيل الحكوميين. وقد قرر مجلس الصحافة المؤقت أن يقدم تعديلات خاصة به مباشرة إلى البرلمان. وقد أكد الرئيس علنا التزام حكومته بالعمل على استعادة حرية التعبير على نحو تام، لكنه شدد أيضاً على أهمية وجود وسائط إعلام مسؤولة يمكن أن تقوم بدور إيجابي في تعزيز عملية ديمقراطية مفتوحة وسليمة في المناخ السياسي الدقيق السائد.

١٢ - وفي تلك الأثناء، استمرارا في عملية القضاء على بقايا القواعد التنظيمية التي ميزت ماضي نظام الحكم العسكري المثير للجدل، ألغت الحكومة في كانون الثاني/يناير الحظر المفروض على التجمعات العامة التي تضم أكثر من خمسة أشخاص، وهو حظر ظل قائما منذ عام ١٩٨٨، فأتمت بذلك ممارسة كثر انتقادها.

١٣ - وقبل الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠١٥، استفادت مختلف الأحزاب السياسية من التطورات الديمقراطية في ميانمار، فرفعت وتيرة أنشطتها التنظيمية. وعقدت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مؤتمرها الوطني الأول من نوعه في يانغون في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس، بحضور نحو ٩٠٠ مندوب يمثلون أكثر من ٢٥٠ بلدة. وكان من بين الحضور العديد من زعماء المجموعات العرقية، إضافة إلى أعضاء الأحزاب السياسية الأخرى والمراقبين الأجانب والدبلوماسيين. وانتخب المندوبون اللجنة المركزية المؤلفة من ١٢٠ عضواً، التي انتخبت بدورها اللجنة المركزية التنفيذية الجديدة. وتتألف هذه الهيئة من ١٥ عضواً، منهم جميع المسؤولين التنفيذيين السابقين السبعة، ولكن مع أربع ممثلات من النساء وتمثيل أكبر للمناطق العرقية المختلفة. وانتخبت اللجنة المركزية بالإجماع داو أونغ سان سو كي زعيمة للحزب. وداخل حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية الحاكم، تمت في مؤتمر عقد في ناي بي تاو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إعادة هيكلة المستويات العليا بتنصيب ثلاثة نواب للرئيس ليحلوا محل نائبه الوحيد. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مجلس استشاري للرئيس يتساوى أعضاؤه في الرتبة مع نواب الرئيس، وأعيد تنظيم اللجنة التنفيذية المركزية لتضم ٤٤ عضواً من أصل حوالي ٣٠٠ عضو في هيئة أكبر. وخلال مؤتمر للشباب عقد في أيار/مايو، أعلن الحزب تغيير قياداته، حيث تولى ثورا شوي مان، رئيس هيئة

بيثو هلو تاو ونائب رئيس الحزب، منصب الرئاسة خلفا لرئيس الدولة. وأفادت التقارير بأن الطابع الرسمي أضيف على القرار في مؤتمر حزبي عقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه.

باء - حقوق الإنسان

١٤ - أعلنت الحكومة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ أنها سوف تدعو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الشروع في مفاوضات بشأن إنشاء مكتب في ميانمار. إنني أعتبر هذا الإجراء خطوة إلى الأمام، وأرحب بإنشاء مكتب في وقت مبكر يتمتع بولاية الحماية والتعزيز، وهو ما سيكون بمثابة خطوة أخرى إلى الأمام. وقد عملت المفوضية أيضا مع الحكومة بشأن التعاون التقني، كما تم إشراكها بشكل نشط في إعداد مشروع القانون المتعلق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مما شجع أصحاب المصلحة على وضع واعتماد تشريعات تكفل استقلال مكتب المفوضية وفعاليتها، وكذلك امثاله للمعايير الدولية الواجبة التطبيق ومبادئ باريس. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جرى استعراض مشروع قانون السجون مع الإدارة المعنية وتقديم تعليقات بهدف جعل المشروع متوافقا مع المعايير الدولية. وما زال المشروع قيد نظر الحكومة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تم تنظيم الاحتفال باليوم الأول لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٨ في يانغون، بمشاركة كبار ممثلي الحكومة والبرلمان ووسائل الإعلام والأمم المتحدة.

١٥ - وأحرز تقدم كبير بشأن مسألة الأطفال الجنود في ميانمار. وفي إطار متابعة خطة العمل الموقعة بين الأمم المتحدة والحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، من أجل تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة وإعادة إدماجهم ومنع المزيد من التجنيد، تم تسريح ٤٢ طفلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتسريح أعداد إضافية حتى الآن، بما في ذلك تسريح ٢٤ طفلا في شباط/فبراير، و ٤٢ طفلا في تموز/يوليه و ٦٨ طفلا في ٧ آب/أغسطس. وقد دأبت على حث جميع الأطراف، بمن فيهم الجماعات العرقية المسلحة، على وضع حد لممارسة تجنيد الأطفال، ودعوت إلى قيام الحكومة بتسريح الجنود القصر على الفور تمشيا مع التزامها. وليس هناك ما يبرر تجنيد الأطفال من قبل القوات المسلحة. ولا ينبغي أن يتكبد أي طفل معاناة الإبعاد القسري عن أسرته وأصدقائه ومدرسته ومجتمعه المحلي. وقام الجيش بتسريح أكثر من ٥٢٠ طفلا منذ عام ٢٠٠٦ ويجب أن يستمر التقدم على هذه الجبهة.

١٦ - واعترافا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالقضاء على السخرة، رفعت منظمة العمل الدولية جميع القيود المتبقية المفروضة على ميانمار في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتم فرض هذه القيود في البداية في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ نتيجة عشور منظمة العمل الدولية على ما أسمته

”أدلة وافرة“ على ”شروع استخدام“ نظام السخرة من جانب السلطات. وطلب المندوبون الذين حضروا الدورة الأولى بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، إلى منظمة العمل الدولية والحكومة الوفاء بالتزامتهما والمضي قدما في اتخاذ إجراءات بشأن التفاهم التكميلي الموقع بين منظمة العمل الدولية والحكومة في عام ٢٠٠٧ ومذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠١٢ وما يرتبط بهما من خطط عمل أخرى تهدف إلى القضاء على السخرة بجميع أشكالها بحلول عام ٢٠١٥.

جيم - التعاون الإنمائي والتغيير الاجتماعي والاقتصادي

١٧ - أكد الرئيس في كلمته الافتتاحية أمام البرلمان في آذار/مارس ٢٠١١، على الإصلاح الاقتصادي بوصفه أولوية أساسية بالنسبة للحكومة. وفي الوفاء بذلك الالتزام، اتخذت خطوات رئيسية، بما في ذلك بدء الموجتين الثانية والثالثة من تدابير الإصلاح الرامية إلى تنمية القطاع الخاص، وتوفير محور جديد يركز على تعزيز الحكم الرشيد عن طريق تحسين الخدمات العامة، والقيام بإصلاحات إدارية ومكافحة الفساد.

١٨ - وقد بدأ البرلمان مناقشة الميزانية مناقشة علنية. وأجرت الحكومة تغييرات في اعتمادات الميزانية مع الزيادة في التمويل المخصص للقطاعات الإنمائية والاجتماعية. وبينما انخفضت الاعتمادات المخصصة للدفاع في الميزانية الوطنية الحالية انخفاضا طفيفا، ما زالت تفيد التقارير بأنها تمثل نحو خمس مجموع الميزانية. ومع ذلك تضاعفت الاعتمادات المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم خلال الفترة نفسها ثلاث مرات تقريبا، رغم ما يمثله ذلك من ارتفاع مقارنة بمستوى منخفض نسبيا بلغ أقل من ٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، عقب نمو نسبته ٥ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية، شهد الاقتصاد نموا بنسبة ٦,٥ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، وفقا لأرقام صندوق النقد الدولي.

١٩ - وقد بذلت أيضا جهود إصلاحية في الآونة الأخيرة للمساعدة في دفع البلد نحو اقتصاد قائم على السوق وتم تنفيذ إصلاحات في القطاعين المالي والمصرفي كانت هنالك حاجة ماسة إليها وذلك من خلال إنشاء المؤسسات والهيكل الأساسية المناسبة بطرق من بينها سن قانون يقضي بإنشاء بنك مركزي مستقل. ومن المرجح أن يؤدي سن قانون للاستثمارات الأجنبية إلى اجتذاب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية. وتصمم الحكومة على مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف في غضون خمس سنوات مع خفض معدل الفقر من ٢٦ إلى ١٦ في المائة خلال السنوات الثلاث القادمة. وإذ يقر البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة، وفي أعقاب تسوية المتأخرات، فقد وافقا على تقديم قروض بمبلغ ٤٤٠ مليون دولار و ٥١٢ مليون دولار، على

التوالي. وفي إطار استراتيجية مؤقتة خاصة بميانمار أقرها مجلس المديرين التنفيذيين في ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، يساعد البنك الدولي الحكومة على تحسين الإدارة الاقتصادية وهيئة الظروف المؤاتية للنمو وإيجاد فرص العمل من خلال إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات وتوفير المساعدة التقنية. وفي شباط/فبراير، اتفقت الحكومة والبنك على العمل معا للوفاء باحتياجات البلد الملحة والمتزايدة من الكهرباء والطاقة والعمل على تحسين قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والقطاع المصرفي. كما يدعم البنك أيضا مشروعًا إئتمانيًا قائمًا على المجتمع المحلي يمكن المجتمعات الريفية من اختيار الاستثمارات التي توجد إليها حاجة ماسة في مجالات مثل الطرق، والجسور، والعيادات الصحية أو غير ذلك من الأولويات. وتمول هذا المشروع منحة بمبلغ ٨٠ مليون دولار، بمساهمة قدرها ٦,٣ مليون دولار من الحكومة. وتهدف الاستراتيجية المؤقتة لمصرف التنمية الآسيوي إلى إقامة شراكات قطرية شاملة لدعم التنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل.

٢٠ - وشدد شركاء ميانمار الدوليون في التنمية على دعمهم لبرنامج التنمية الاقتصادية في البلد في اجتماع لمنتدى التعاون الإئتماني المعني بميانمار، الذي عقد في يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. واستعرض اتفاق ناي بي تاو للتعاون الإئتماني الفعال الذي اعتمده المنتدى التزامات الحكومة والمناخين على السواء في مجال تنفيذ السياسات الإصلاحية ومشروعات المعونة. وفي حزيران/يونيه، أتاح المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن شرق آسيا، الذي عقد في ناي بي تاو، فرصة هامة لميانمار لإبراز التزامها بالإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية وعرض الآفاق الاقتصادية المتاحة لها في إطار المجتمع الدولي ككل. واجتذبت المنتدى اهتماما واسع النطاق، من جهات تشمل زعماء الحكومات ومجموعات الأعمال التجارية ومستثمري القطاع الخاص من جميع أنحاء العالم.

٢١ - ورغم التقدم الكبير المحرز على مختلف الجبهات ما زال البلد يواجه تحديات كبيرة. فبالإضافة إلى انفتاح الاقتصاد وزيادة الشفافية في المناقشات المتعلقة بالقضايا العامة التي أعقبت ذلك، بدأت الحكومة في مواجهة ضغوط قوية على عدد من المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية واستغلال الموارد الطبيعية التي تم البدء فيها في ظل النظام العسكري السابق. وبدأ السكان المحليون ومنظمات المجتمع المدني في إثارة تساؤلات قوية حول سلامة قرارات الاستثمار السابقة، وسلطوا الضوء كلما سنحت الفرصة، على آثارها الاجتماعية والبيئية السلبية على المجتمعات المحلية. وفي العديد من الحالات اهتمت المجتمعات المحلية المتضررة السلطات بتخصيص الأراضي بشكل تعسفي بل والسماح بالاستيلاء على الأراضي من أجل تيسير تنفيذ المشاريع ذات الأولوية.

٢٢ - وأرغم استمرار الاحتجاجات العامة الحكومة على تعليق العمل في منجم نحاس لبيتادونج في مقاطعة ساغايونغ، وتم إنشاء لجنة تحقيق برئاسة داو أونغ سان سو من أجل تقييم مدى استصواب الاستمرار في المشروع. وأوصت اللجنة في تقريرها بعدم إلغاء المشروع، بينما اقترحت الانتصاف للعديد من المظالم الشعبية. وفي سياق منفصل قامت لجنة تحقيق برلمانية معنية بالمزارع بمعالجة المظالم الشعبية المتعلقة بجيافة الأراضي، ولا سيما الحيازة التي تؤثر على السكان في المناطق الريفية، وأوصت بإعادة الأراضي البور إلى ملاكها أو إلى الدولة. وفي الحالات التي تم فيها بالفعل استصلاح الأراضي أو استعمالها بشكل آخر، كان من المقرر أن يمنح المزارعون المتضررون تعويضات كافية. وهذه المسألة ذات أهمية خاصة لأن معظم الناس يعتمدون على الزراعة في كسب الرزق. وللتخفيف من القلق العام والقلق على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية، ولا سيما في قطاع التعدين، أعلنت الحكومة أن ميانمار سوف تنضم إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وهي بمثابة معيار عالمي يعزز شفافية الإيرادات والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية. وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠١٣، وافق البرلمان على مشروع قانون واسع النطاق للقضاء على الفساد عن طريق إنشاء لجنة لمكافحة الفساد. وقد نجم عن تعزيز التعاون الدولي مع ميانمار المزيد من تدفقات الدعم المالي حيث بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية من أكثر من ٣٠ بلدا ٤٢ بليون دولار. ومن هذا المبلغ، ورد ٧٩٤ مليون دولار على مدى التسعة أشهر الممتدة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. وتفيد أنباء بأن السلطات تعد لإنشاء بورصة للأوراق المالية. وتفيد التقارير في الآونة الأخيرة أنه بعد عملية إصدار تراخيص الاتصالات السلكية واللاسلكية على نحو يتسم بالشفافية على الصعيد الوطني تم اختيار اثنين من مقدمي الطلبات الخارجيين الذين ووفق على طلباتهم لتحديث شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي قطاع النفط والغاز، قدمت ميانمار ٣٠ منطقة للاستكشاف في جولة إصدار تراخيص غطت ١١ منطقة في المياه الضحلة و ١٩ منطقة في المياه العميقة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، دخل خط أنابيب الغاز الطبيعي الممتد مسافة ٧٩٣ كيلومترا من ميانمار إلى الصين مرحلة الاختبار في تموز/يوليه. وما زال قطاع الطاقة يشكل عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي في البلد وتشكل الطاقة الكهرومائية والتعدين والنفط والغاز ٨٥ في المائة من مجموع الاستثمارات في البلد. واعترافا بأهمية المناطق الاقتصادية الخاصة، يتم حاليا أيضا إنجاز الخطط الخاصة بعدد من هذه المناطق ويتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى في عام ٢٠١٦.

٢٣ - وظلت مسألة الكيفية التي يمكن بها استيعاب هذا التدفق من الاستثمارات أحد التحديات الرئيسية بالنسبة للسلطات أثناء قيامها بصياغة السياسات ذات الصلة، وإنشاء مؤسسات جديدة وتطوير الموارد البشرية اللازمة للتعامل مع المعطيات الجديدة. ورغم

الحاجة الملحة لتلبية مطالب الشعب الإنمائية يبدو أن هناك وعياً بأن البلد لا يمكن أن يكرر تجربة بعض البلدان المجاورة له المتمثلة في التركيز الحصري على النمو السريع بدون بناء السياسات الاجتماعية والحماية الاجتماعية اللازمين لضمان اكتساب مواطني البلد القدرة على التكيف التي يحتاجون إليها لإدارة الأزمات الاقتصادية والصحية أو الكوارث الطبيعية. ومنذ بدء الإصلاحات في ميانمار، ما فتئتُ أشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالعمل عن كثب مع الحكومة من أجل تعزيز القدرات الوطنية على استيعاب الاستثمارات الأجنبية، والتعامل معها بصورة متسقة وشفافة، وحصيفة، وتعزيز المساءلة في مجال إدارة إيرادات الموارد الطبيعية وبناء ثقة الجمهور في الحكم. وستواصل الأمم المتحدة مد يد العون لميانمار في مجال الإدارة العامة من خلال دعم بناء قدرات مؤسسات التدريب ووضع استراتيجيات لتدريب موظفي الخدمة المدنية.

دال - المشاركة الدولية

٢٤ - لقد استقطبت التغييرات الهائلة الحاصلة في ميانمار اهتماماً دولياً واسعاً أفضى إلى نشاط مطرد في تعامل المجتمع الدولي مع قادتها. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أجرى رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، أول زيارة من نوعها على الإطلاق يقوم بها رئيس للولايات المتحدة إلى البلد، مما نقل العلاقات الثنائية إلى مستوى جديد. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، زار رئيس ميانمار الولايات المتحدة في أول زيارة يقوم بها زعيم لميانمار إلى البلد منذ عام ١٩٦٦. وعرضت الولايات المتحدة تقديم المساعدة التي تركز على تعزيز البرلمان ودعم الأحزاب السياسية في مشاركتها الديمقراطية في عملية الإصلاح. وتشمل المبادرات الأخرى إعادة إنشاء برنامج فولبرايت في ميانمار، وتخفيف إقامة الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص التي تضم مؤسسات تجارية من الولايات المتحدة ومؤسسات التعليم العالي من كلا البلدين بهدف تلبية الاحتياجات الإنمائية الماسة، وتوفير الدعم المحدد الهدف الرامي إلى تعزيز الشفافية والإدارة الرشيدة في قطاع الصناعات الاستخراجية. وفي غضون ذلك، أعلنت الولايات المتحدة أيضاً فرض جزاءات في تموز/يوليه ٢٠١٣ على وزير بارز لما ارتكبه في السابق من أفعال تمثلت في السماح بشراء عتاد عسكري من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسلطت في الوقت نفسه الضوء على ما تتخذه ميانمار من إجراءات إيجابية متواصلة من أجل قطع العلاقات العسكرية مع ذلك البلد.

٢٥ - وشهد التعامل بين ميانمار والبلدان الأوروبية أيضاً تقدماً كبيراً. فقد زار رئيس المفوضية الأوروبية ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كما زارها وفد من البرلمان الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠١٣ للتأكيد على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز

الديمقراطية وبسط سيادة القانون وضممان احترام حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية. وزار رئيس ميانمار إيطاليا وبلجيكا والنمسا وفنلندا والنرويج في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس، وحضر مراسم التوقيع على اتفاق بشأن التعاون على مواجهة الأزمة بين الاتحاد الأوروبي وميانمار. وألقى خطابا أمام البرلمان الأوروبي أكد فيه على أن حكومته يجب أن تجد السبل الكفيلة بمعالجة المظالم التي طال أمدها في ميانمار، وأن تعمل في سبيل إيجاد أمة أكثر شمولاً للجميع، بما في ذلك فيما يخص مسألة المواطنة. وفي تموز/يوليه، زار فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بهدف تعزيز العلاقات الثنائية في مجموعة واسعة من المجالات، بما فيها الاستثمار والتعليم.

٢٦ - واعترفا بالتقدم الواضح المحرز في تنفيذ عملية الإصلاح السياسي، رفع الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٣ آخر الجزاءات التجارية والاقتصادية والفردية المفروضة على ميانمار، باستثناء الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وأعاد رسمياً، في ١٩ تموز/يوليه، تفعيل الشروط التفضيلية في التجارة مع ميانمار.

٢٧ - ووسعت ميانمار نطاق تعاملها مع الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية، ووثقت في الوقت ذاته علاقاتها السياسية القوية مع الصين. وشدد رئيس ميانمار، خلال زيارته الصين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على الصداقة التقليدية التي تربط بلده بالصين، وعلى ما قدمته الصين من دعم ومساعدة خلال "الأوقات العصيبة" على حد تعبيره. وحضر، في نيسان/أبريل، منتدى بواو من أجل آسيا، وهي مناسبة ترمي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي ومساعدة البلدان الآسيوية في بلوغ أهدافها الإنمائية. وشملت الزيارات الأخرى الرفيعة المستوى زيارة أجراها رئيس اللجنة الدائمة للكونغرس الشعبي الوطني وقتئذ، وو بانغوو، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وزار مبعوث الصين الخاص بالشؤون الآسيوية، وانغ بينغ فان، ميانمار في أيار/مايو، بينما زارها مستشار الدولة، يانغ جيه تشي، في حزيران/يونيه. وخلال الزيارتين، أعاد البلدان التأكيد على التزامهما بتعميق شراكتهما في مجال التعاون الاستراتيجي الشامل.

٢٨ - وفي أعقاب زيارة الرئيس الناجحة إلى اليابان في مايو ٢٠١٢، أجرى رئيس وزراء اليابان، شيتزو آبي، زيارة رفيعة المستوى إلى ميانمار في أيار/مايو ٢٠١٣ بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية المتنامية بين البلدين. وأجري عدد من الزيارات المتبادلة بين ميانمار وأستراليا، كان أهمها زيارة رئيس ميانمار أستراليا في آذار/مارس والزيارات التي قام بها وزير الخارجية ورؤساء البرلمان. وزار الرئيس جمهورية كوريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وشارك، خلال الشهر نفسه، في مؤتمر القمة التذكاري للحوار بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والهند، الذي عُقد في نيودلهي واستمر لمدة يومين.

٢٩ - وواصلت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعاملها الرفيع المستوى مع ميانمار. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، زار رئيس ميانمار ورئيسة وزراء تايلاند، ينغلوك شيناواترا، منطقة داوي الاقتصادية الخاصة وناقشا سبل تسريع وتيرة تنفيذ المشروع وميادين التعاون الثنائي الأخرى في مجالات الاتصالات والطاقة والاستثمار والحفاظ على البيئة. والتقى مرة أخرى خلال مؤتمر القمة الثاني والعشرين للرابطة الذي عُقد في بروني دار السلام في نيسان/أبريل. وخلال الشهر نفسه، أجرى رئيس إندونيسيا، سوسيلو بامبانغ يودويونو، زيارة إلى ميانمار وناقش مع نظيره طائفة واسعة من القضايا الثنائية والإقليمية.

٣٠ - وبخلاف الزيارات التي قام بها الرئيس، أجرى غيره من أعضاء القيادة السياسية في ميانمار، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي، زيارات خارجية هامة. فقد تضمنت زيارتها إلى اليابان، وهي أول زيارة تجريها منذ ٢٧ عاماً، لقاءات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمعتريين الميانماريين. وزارت أيضاً الهند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حيث التقت بكبار قادة الدولة وتسلمت جائزة جواهرلال نهرو للثقافة الدولي في نيودلهي. وعلى النحو المذكور آنفاً، أجرى رئيس مجلس الشعب، تورا شوي مان، و ١١ عضواً من أعضاء البرلمان زيارة إلى الولايات المتحدة في حزيران/يونيه، تسنى لي خلالها الترحيب بهم في المقر. ومن بين المشاركات الهامة الأخرى، الزيارة التي أجراها أونغ مين في نيسان/أبريل إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٣١ - وقد ساعد استمرار جهود الإصلاح وزيادة المشاركة الدولية ميانمار أيضاً على إقامة صلات جديدة مع جيرانها، مما يسر التكامل الإقليمي والعلاقات التجارية. فعلى الحدود الشرقية لميانمار، وافقت تايلاند على فتح ثلاث نقاط تفتيش إضافية من نقاط التفتيش الحدودية الدائمة. وعلى الحدود الغربية، نفذت ميانمار عدداً من المشاريع بالتعاون مع الهند، شملت إقامة الطرق والمجاري المائية الداخلية لتيسير سبل التواصل بين البلدين وتنفيذ بعض أجزاء مشروع الطريق السريع الذي يربط بين تايلند وميانمار والهند.

هاء - المصالحة الوطنية

٣٢ - شرح رئيس ميانمار رؤية الحكومة الشاملة لعملية المصالحة الوطنية في خطاب ألقاه في آب/أغسطس ٢٠١١، تصور فيه عملية تتألف من ثلاث مراحل تشمل وقف إطلاق النار، والحوار السياسي، وتحول الجماعات الإثنية المسلحة السابقة بمرور الوقت إلى جماعات

أو أحزاب سياسية وطنية ومشاركتها في العملية الانتخابية العادية لتمثيل دوائرها الانتخابية في المجالس التشريعية للولايات أو مجلسي البرلمان.

٣٣ - وكان ذلك على خلفية الاتفاق التاريخي المؤلف من ١٤ نقطة والمبرم في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بين اتحاد كارين الوطني والحكومة. ومنذ ذلك الحين واصل الجانبان عقد مناقشات مستفيضة حول مختلف القضايا، بما في ذلك وضع مدونة لقواعد السلوك في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار، وفتح مكاتب اتصال، وتنفيذ اتفاقات السلام، وتوفير الوثائق والتدريب للتوعية بعمليات إزالة الألغام في المناطق التي يسيطر عليها كل جانب. وفي غضون ذلك، تعهد اتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين رسمياً بتنفيذ الصكوك الدولية التي تحظر العنف الجنسي والتمييز بين الجنسين وتنص على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

٣٤ - وساد في العام الماضي تفاؤل كبير وأحرز بعض التقدم المطرد في بناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. فقد أنشأت الحكومة في عام ٢٠١٢ مركز ميانمار للسلام بهدف تنسيق مختلف الجهود المبذولة للتفاوض مع المجموعات العرقية ومعالجة المشاكل الآنية المتمثلة في إعادة التوطين وإعادة التأهيل. وتشمل أهداف المركز توفير الدعم التقني لعملية صنع السلام في البلاد، والعمل بمثابة منبر يتيح للحكومة والمجموعات العرقية إجراء الاتصالات والمناقشات غير الرسمية انطلاقاً منه. وهو يوفر أيضاً مركز تنسيق يُعنى بتوجيه مختلف أشكال المساعدة، مثل الدعم الإنساني المقدم من الشركاء الدوليين والهيئات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ما فتئ فريق المانحين لدعم السلام، الذي تقوده النرويج والذي يضم أستراليا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، يعمل جنباً إلى جنب مع المركز.

٣٥ - ومع ذلك، فلا يزال العديد من المجموعات العرقية، يرى آفاق المصالحة الوطنية من منظور يختلف عن منظور الحكومة. وما انفكت بعض تلك المجموعات والمجموعات المتفرعة منها، على الرغم مما تتسم به النهج التي تتبعها من تباين شديد، تعمل معاً في إطار ائتلافات للتوصل إلى نهج مشترك إزاء محادثات السلام القادمة. وسوف تكون هناك حاجة في المستقبل إلى مزيد من التشاور، سواء فيما بين الجماعات العرقية أو داخل الحكومة نفسها، بشأن الإطار الأوسع للحوار السياسي. وقد أبدى المفاوضون الحكوميون، من جانبهم، استعداداً واضحاً لإجراء محادثات صريحة ودية تقوم على الاعتراف بحق الجماعات العرقية في التمتع بالمساواة والاستقلالية والحقوق. واعترفوا أيضاً، من حيث المبدأ، بأن ثمة حاجة إلى الاتفاق على تقاسم السلطة والموارد بقدر كاف.

٣٦ - وفي الوقت نفسه، ظل الوضع متوترا في ولاية كاتشين، حيث انتهك وقف إطلاق النار أول مرة في عام ٢٠١١. وأثار تصاعد حدة النزاع العنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣ قلقا بالغاً داخل ميانمار وخارجها. وقد تسبب استخدام القوات الحكومية للقوة الجوية واشتداد حدة النزاع على كلا الجانبين في تشريد واسع النطاق للسكان المحليين. ولقد ناشدت، في ٢ كانون الثاني/يناير، السلطات أن تكف عن أي عمل من شأنه أن يعرض حياة المدنيين الذين يعيشون في كاتشين للخطر أو أن يزيد من حدة النزاع الدائر في المنطقة. ووجهت أيضا الانتباه إلى ضرورة وصول المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وتوزيعها على المشردين داخليا والفئات المحرومة من السكان في ولاية كاتشين.

٣٧ - وفي ظل القلق المتزايد إزاء التطورات الحاصلة، اجتمع المفاوضون الحكوميون وممثلو منظمة استقلال كاتشين في رويلى، الصين، خلال الأسبوع الأول من شباط/فبراير. وتوصل الجانبان إلى اتفاق مبدئي على تجنب شن مزيد من الأعمال الهجومية وإبقاء القوات التابعة لكل جانب في مناطق محددة. واتفقا أيضا على ترتيبات السفر والاستعدادات اللوجستية المتعلقة بالاجتماعات المقبلة، بالإضافة إلى تبادل المساعدة في إعادة بناء وترميم الطرق والهياكل الأساسية التي أصابها الدمار والقيام على وجه السرعة بتوفير الإمدادات الغذائية والمساعدة الإنسانية للسكان المشردين. وتواصلت المناقشات في آذار/مارس في اجتماع ثان عُقد في رويلى وتم فيه التوصل إلى اتفاق بشأن السماح بعودة حركة المرور العادية على الطريق الممتدة من مييتكينا إلى بوتاو والطريق الممتدة من مييتكينا إلى بهامو.

٣٨ - وقد دأب مستشاري الخاص على زيارة ميانمار بانتظام منذ مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وهو يتحاور مع كبار المسؤولين الحكوميين وسائر أصحاب المصلحة بشأن الحالة المقلقة السائدة في ولاية كاتشين. وتلقى، في ٤ شباط/فبراير، وهو اليوم الذي عُقد فيه أول اجتماع في رويلى، دعوة من الحكومة إلى زيارة مييتكينا للوقوف على الحالة الإنسانية الحرجة القائمة في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا هناك. ورافق كبار وزراء الحكومة المركزية إلى تلك المخيمات وألقى خطابات خلال الاجتماعات العامة التي عُقدت مع المجتمع المدني. وواصل الدعوة إلى ضرورة أن تلبى المساعدة الإنسانية احتياجات السكان الموجودين داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وخارجها.

٣٩ - وعُقدت جولة محادثات سلام ثالثة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو في مييتكينا تمخضت عن وضع الصيغة النهائية لاتفاق بين الجانبين يتألف من سبع نقاط. وينص الاتفاق على الشروع في حوار سياسي، والتخفيف من حدة الأعمال العدائية ووقفها، وإجراء مزيد

من المناقشات بشأن إعادة تنظيم مواقع القوات، وإنشاء لجان رصد مشتركة، بالإضافة إلى مواصلة عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل وجهود إعادة توطين السكان المشردين في ولاية كاتشين. وقد حضر مستشاري الخاص المحادثات بصفته مراقبا، إلى جانب ممثل الصين وأعضاء مختلف المجموعات العرقية. والتقى أيضا، خلال الفترة التي أمضاها في مييتكيننا، بالمجتمع المدني والقيادات الأهلية والدينية والشخصيات العامة الأخرى في كاتشين لكي يستمع إلى آرائهم ويؤكد لهم التزام الأمم المتحدة بعملية السلام. وإني أعتقد أن وجود الأمم المتحدة قد ساعد في تهيئة ظروف أفضل لبناء الثقة بين الطرفين وقدرتهما على العمل معا. وسوف تواصل المنظمة بذل جهودها بنفس الروح البناءة.

٤٠ - وبموازاة الجهود المبذولة في ولاية كاتشين، واصل الرئيس ومستشاروه التحاور مع المجموعات العرقية الأخرى بهدف تقريب البلد من تحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وعقدت الحكومة ومجلس استعادة ولاية شان/جيش ولاية شان محادثات سلام في ناي يبي تاو في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقعت الحكومة وجبهة تشين الوطنية اتفاقات خلال الجولة الثانية من المحادثات المركزية المستوى، التي عُقدت في مركز ميانمار للسلام في يانغون. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت الحكومة، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، اتفاقا يتألف من خمس نقاط مع جيش ولاية وا المتحدة، وهو أحد أكبر المجموعات العرقية المسلحة، جرى التشديد فيه أيضا على أهمية التعاون بين الحكومة وتلك المجموعة في مجالي التنمية الإقليمية والقضاء على المخدرات. وفي الوقت نفسه، تسعى السلطات إلى التواصل مع المجموعات العرقية والتحاور معها من أجل المضي قدما بعملية السلام.

٤١ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أبلغ أونغ مين البرلمان بأن الحكومة ستعرض عليه قريبا خطة لتنظيم حوار سياسي وطني مع المجموعات العرقية. وفي غضون ذلك، دعا الرئيس الحكومة وكافة المجموعات العرقية المسلحة إلى التمهيد لإبرام اتفاق وطني لوقف النار من شأنه إسكات صوت البنادق للمرة الأولى منذ ٦٠ عاما في جميع أرجاء البلد. وقد حظيت دعوته تلك بتأييد واسع النطاق، رغم أن مواقف بعض الجماعات المسلحة إزاءها اتسمت بدرجة من التناقض.

واو - التحديات الإنسانية

٤٢ - على الرغم من التطورات الإيجابية التي أسفرت عنها المصالحة الوطنية، واجهت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها تحديات كبيرة. ففي ولايتي كاتشين وشان الشمالية وصل عدد النازحين إلى ما يقارب من ١٠٠٠٠٠٠ نازح. وأصبح توفير الاحتياجات المعيشية الملحة وحماية الفئات الضعيفة من المسائل ذات الأهمية المتزايدة. ومنذ

منتصف تموز/يوليه ٢٠١٢، كان عدم وجود إذن حكومي (باستثناء مرة واحدة، في حزيران/يونيه) لقوافل المساعدات الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة بالوصول إلى المجتمعات المحلية في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تحول دون مواصلة توفير المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة كتكملة للمعونة المقدمة من المنظمات غير الحكومية المحلية. وبعد الحصول على إشعار في ٧ كانون الثاني/يناير بموافقة الرئيس على إيصال المساعدة إلى المناطق التي يمكن ضمان الأمن فيها، ظلت الأمم المتحدة تلح في طلب تأمين الوصول دون عوائق. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٢، لم تتمكن سوى بعثة واحدة من التنقل عبر خطوط التماس بين المناطق التابعة للحكومة والمناطق الخارجة عن سيطرتها ومساعدة ما يقارب ٨٠٠ ٤ نازح في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة. ولذلك تبقى احتياجات كثيرة لم تلب بعد في هذه المناطق.

٤٣ - وعلى الرغم من بعض التحسن، لا تزال هناك قيود كبيرة على وصول المساعدات الإنسانية إلى أنحاء كثيرة من البلد. وفي ١٢ حزيران/يونيه، وصلت بعثة عابرة لخطوط التماس تابعة للأمم المتحدة إلى المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة في ماي جا يانغ، بولاية كاتشين، وهي أول بعثة من هذا القبيل إلى مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة منذ تموز/يوليه ٢٠١٢. وشهد الجنوب الشرقي للبلد بعض التحسن، بوصول المزيد من الجهات الفاعلة الإنسانية إلى مناطق تعذر الوصول إليها سابقا. ولكن القيود البيروقراطية، وعدم القدرة على التنبؤ بالحالة الأمنية، ووجود الألغام الأرضية، لا تزال تعوق الجهود الإنسانية في أجزاء من مناطق متعددة.

زاي - التوترات الطائفية

٤٤ - في التقرير السابق (A/67/333)، أشرت إلى العنف الطائفي الذي هز ولاية راخين الشمالية في حزيران/يونيه ٢٠١٢. واندلعت أحداث مماثلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نجمت عنها خسائر فادحة في الأرواح وتدمير للممتلكات، بالإضافة إلى تشريد فئات واسعة من المجتمعات المتضررة. وفي ولاية راخين نفسها، نزح أكثر من ١١٠ ٠٠٠ شخص في أعقاب نشوب اشتباكات بين الطائفتين البوذية والمسلمة في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويشمل هذا الرقم حوالي ٣٦ ٤٠٠ شخص تضرروا من تجدد نشوب العنف الطائفي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في بلدات عدة، والذي أدى إلى وفاة أكثر من ٨٠ شخصا وتدمير ما يزيد على ٣٠٠ منزل. وكان معظم النازحين من بلدات سيتوي، وكياوكتاو، وماونغداو، اللتين تشهدان فيما يبدو نمطا من الفصل. وتشير التقديرات حاليا إلى نزوح عدد يصل إلى ١٤٠ ٠٠٠ شخص في ولاية راخين. وفي إطار

الجهود الرامية إلى الحد من العنف ومعالجة الشواغل المتعلقة بالتطورات السلبية في المنطقة، عين الرئيس في آب/أغسطس ٢٠١٢ لجنة تحقيق مؤلفة من ٢٧ عضوا مهمتها التأكد من أسباب حدوث العنف، واقتراح تدابير فورية وأخرى طويلة الأجل لمنع تكراره، وكذلك الحفاظ على سيادة القانون وتعزيز الوثام بين الطائفتين. وتألقت اللجنة من ممثلين عن شريحة واسعة من الشخصيات السياسية والمهنية وكذلك شخصيات من المجتمع المدني والجماعات الدينية. وبعد ثمانية أشهر من بدء اللجنة عملها، قدمت تقريرها إلى الرئيس في ٢٢ نيسان/أبريل وأتاحته للنشر على العموم.

٤٥ - وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وبناء على دعوة من الحكومة، زار مستشاري الخاص ميانمار ورافق وزير الهجرة والسكان، حين يي، في بعثة استمرت يومين إلى ولاية راخين، ناقشا خلالها مع قادة مجتمعات محلية من الطائفتين البوذية والمسلمة سبلا محددة وعملية لمعالجة بعض القضايا الجوهرية الكامنة وراء التوتر بينهما. وفي وقت سابق، في تشرين الثاني/نوفمبر، كتب الرئيس إلى الأمين العام مشيرا إلى أنه يقوم باستعراض القضايا بهدف التوصل إلى حلول أكثر ثباتا واستدامة. وشملت بعض التدابير الفورية التي ناقشتها السلطات استعراض القضايا التي تتعلق بسكان مسلمين في ولاية راخين، من أجل النظر في زيادة المرونة في إصدار شهادات التسجيل الوطنية وكذلك في إمكانية السماح بحرية حركة حملة الشهادات في أنحاء البلد وإصدار تصريحات عمل لهم. وهذه الوثائق قد توفر لهم أيضا أساسا للتقدم بطلبات للحصول على وثائق سفر وجوازات سفر دولية، ومن ثم الحصول في نهاية المطاف على الجنسية. وعلى الرغم من أن تفاصيل المقترحات لم توضح بالكامل، أعلنت الحكومة عزمها على السعي لإيجاد إطار تدريجي لتلبية هذه الشواغل المتصلة بالجنسية. وتحتاج هذه الخطوة إلى تشجيع.

٤٦ - وفي الأثناء، بدأ محيط العنف الطائفي يتسع ليشمل أجزاء أخرى من البلد. وأسفرت اشتباكات بين المسلمين والبوذيين بسبب نزاع محلي في ميكتيلا في آذار/مارس عن سقوط ما لا يقل عن ٤٠ قتيلًا و ٦٠ جريحًا، كما وردت تقارير عن تدمير أكثر من ٢٢٤٥ منزلًا بالحرق عمدًا. وتجاوزت أعداد النازحين ١٢٠٠٠ شخص، التمس ٧٠٠٠ منهم اللجوء في سبعة مخيمات على مدى عدة أشهر. ولم ترفع حالة الطوارئ التي أعلنت في أربع بلدات في ميكتيلا إلا في تموز/يوليه. وفي أواخر شهر أيار/مايو، نشب حادثان آخران من حوادث العنف الطائفي في لاشيو بولاية شان الشمالية، أسفرا عن سقوط قتيلين وسببا أضرارا حسيمة في المنازل والمركبات ومناطق الأسواق. وفي هذه المرة يبدو أن السلطات تحركت بسرعة لاستعادة النظام، وبحلول أواخر تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن جميع الأشخاص باستثناء ثلاث أسر من النازحين البالغ عددهم ٤٠٠ ١ شخص قد عادوا إلى ديارهم.

٤٧ - وأثناء أحداث العنف في ميكتيلا، قام ممثلي الخاص بالتواصل مع كبار القادة المسلمين والبوذيين، وكذلك مع قادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وحثهم على توجيه نداء علني من أجل التزام الهدوء واستعادة النظام العام وتشجيع الوئام بين الطائفتين. وفي ٢٤ آذار/مارس، رافق الممثل الخاص أونغ مين، وغيره من المسؤولين والزعماء الدينيين إلى المناطق المتضررة في ميكتيلا، واجتمع مع الضحايا الذين تم إيواؤهم في ملعب رياضي وثلاث مدارس ودير رهبان. وأجرى أيضا مسحا للمناطق المتضررة في ميكتيلا. وفي اجتماع حضره قادة حكوميون وزعماء بارزون للطوائف البوذية والمسلمة والمسيحية، دعا الممثل الخاص الحكومة لبذل مساع استباقية لاستعادة النظام العام، وحماية جميع المواطنين، والمحافظة على سيادة القانون، وطلب في الوقت نفسه من الزعماء الدينيين مخاطبة أتباعهم بشكل علني لحثهم على نبذ العنف، وخفض حدة التوتر وتعزيز الوئام بين الطائفتين. وفي وقت لاحق، عقد الممثل الخاص اجتماعات مع الرئيس ومسؤولين حكوميين آخرين في ناي ببي تاو، حيث دعا إلى اتخاذ إجراءات حازمة بحق مرتكبي الهجمات العنيفة.

٤٨ - وكان لتداعيات محنة الروهينغيا وتدهور الوضع الطائفي في ميانمار أثر محسوس في البلدان المجاورة مثل إندونيسيا وماليزيا. ففي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، غادر عدد يقدر بـ ٢٧ ٨٠٠ شخص ميانمار وبنغلاديش عن طريق القوارب بحثا عن الأمان والاستقرار في مناطق أخرى. وأفيد أن معظمهم من الروهينغيا، وبعضهم من البنغلادشيين. وأشارت التقارير إلى أن أعدادا كبيرة من النساء والأطفال تلتحق بهذه الرحلات الخطرة في قوارب مزدحمة تكون غالبا غير مأمونة. وفي عام ٢٠١٣، شهدت إندونيسيا، وتايلند، وسري لانكا، وماليزيا وصول وافدين بالقوارب، وأتيحت لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدرجات متفاوتة إمكانية الاتصال بهؤلاء الأشخاص. وفي حزيران/يونيه، أفادت الشرطة الماليزية أن أربعة من مواطني ميانمار قد قتلوا في كوالالمبور. وفي إندونيسيا، وبالإضافة إلى هجوم على صيادي أسماك ميانماريين في ميدان في آذار/مارس من جانب لاجئي الروهينغيا، أفادت التقارير عن إحباط مؤامرة إرهابية ضد سفارة ميانمار في أيار/مايو. ووقع أيضا هجوم على معبد بوذي في جاكرتا في آب/أغسطس. وهذه تطورات تثير القلق. وتتأثر علاقات ميانمار مع نظرائها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تأثرا شديدا، ولا سيما نظرا للأعداد الكبيرة من المواطنين الميانماريين الذين يعيشون في المنطقة كعمال مهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، تترتب آثار خطيرة على النسيج الاجتماعي الحساس للمنطقة بأسرها.

٤٩ - وفي ظل القلق الدولي المتزايد، كانت هناك أيضا ردود فعل قوية، لا سيما في أوساط الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إزاء ما اعتبر استهدافا متعمدا للطائفة المسلمة.

وفي ١٠ تموز/يوليه، التقيتُ بممثلي فريق اتصال لمنظمة التعاون الإسلامي معني بمسلمي الروهينغيا، ويضم بروني دار السلام، وتركيا، وجيبوتي، ومصر، والمملكة العربية السعودية. وأعرب الممثلون في ذلك الاجتماع، الذي عقد في نيويورك، عن قلقهم البالغ إزاء العنف الذي لا يمكن تحمله أو قبوله في ميانمار، وشددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بممارسة نفوذه للحد من العنف ومعالجة القضايا الجوهرية الكامنة وراءه. ولنقل تلك الشواغل إلى السلطات في ميانمار، عملتُ مع ممثلي الخاص على تشجيع الحكومة لكي تتواصل بمزيد من الانفتاح مع المجتمع الدولي وتتخذ إجراءات مبكرة لمعالجة هذه القضايا.

٥٠ - وفي ١٠ تموز/يوليه، قمت بتوجيه رسائل إلى الرئيس، ورئيس هيئة ببيتو هلوتاوا، وزعيمة المعارضة داو أونغ سان سو كي، ناشدتهم فيها أن يوجهوا دعوة قوية وموحدة إلى شعب ميانمار يحثون فيها على الإسراع بنبذ العنف، واحترام القانون وتعزيز السلام، وأعتقد أن مثل هذا النداء الموحد يمكن أن يوفر عنصراً شافياً في الحالة المضطربة الراهنة. وكان الرد الوارد من جميع القادة إيجابياً. وشدد الرئيس على التزام الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة في حق الجناة وبأقصى ما يسمح به القانون. وفي بيان صحفي شديد اللهجة صدر في ٢٦ تموز/يوليه، أكدت الحكومة أنها جادة في الأهمية القصوى التي توليها لبناء الثقة والوثاق بين البوذيين والمسلمين من أجل السلام الدائم في أوساط الشعب. ودعت الجميع إلى معارضة الأعمال العدائية النابعة من التطرف الديني والوقوف ضد الذين يرضون على تصعيد الاختلاف الديني وتفاقم عدم الاستقرار. وسيكون من المهم أن يتواصل المجتمع الدولي مع ميانمار على نحو بناء وأن يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تجسيد تلك الالتزامات في إجراءات محددة دون مزيد من التأخير.

حاء - حالة المشردين داخلياً في ولاية راخين

٥١ - كان توفير بيئة مأمونة لعمل وكالات المساعدة الإنسانية يشكل تحدياً مستمراً نظراً للحالة الأمنية المتقلبة في ولاية راخين، والإجراءات البيروقراطية الثقيلة. وقد تفاقمت هذه الحالة نتيجة تصور سائد في أوساط مجتمع راخين المحلي بأن الوكالات الدولية تُظهر تحيزاً بوجه خاص لطائفة واحدة فحسب عند توزيع الدعم الإنساني. وكانت المسائل اللوجستية والصعوبات المتصلة بالتضاريس والطرق المائية، فضلاً عن قلة الجهات الفاعلة التي تقوم بعمليات الإغاثة، وراء تعقيد إيصال المساعدة إلى المتأثرين بالحالة حديثاً. ودأبت الحكومة على تكثيف جهودها بصورة ملموسة لتسهيل الإجراءات البيروقراطية ومعالجة مسائل الوصول إلى المتأثرين. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أتيحت للشركاء في مجال المساعدة الإنسانية إمكانات أفضل للوصول من أجل إجراء تقييمات الاحتياجات وإيصال المعونة إلى

المناطق المتأثرة، لكن الحصول على أذن السفر إلى المناطق التي تشهد أشد التوترات يظل من الأمور غير السهلة على الإطلاق.

٥٢ - ولا تزال الشواغل الأمنية تعوق حرية تنقل المشردين داخلياً وحرية الحركة في المجتمعات التي تستضيفهم، مما يؤدي إلى تقييد الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وسبل كسب الرزق. وفي أيار/مايو، نُقل بصورة مؤقتة معظم المشردين داخلياً استعداداً للعاصمة الإدارية محاسن، ثم عادوا إلى مخيماتهم وإلى المجتمعات التي تستضيفهم في وقت لاحق من الشهر نفسه. لكن الحالة القائمة بين الطائفتين لا تزال متوترة في هذه المخيمات أيضاً. ففي ٤ حزيران/يونيه، أُبلغ عن مقتل ثلاث نساء من جماعة الروهينغيا رمية بالرصاص في مواجهة مع مسؤولين أمنيين في بلدة مروي - يو، على إثر احتجاجهن على محاولات نقلهن من مساكن كنّ يشغلنها منذ أن أُحرقت منازلهن الأصلية في عام ٢٠١٢. وتعرض السلطات على الجرم بأن وفاهن كانت نتيجة قيام قوات الأمن بإطلاق النار. وفي أواخر حزيران/يونيه، أسفر وقوع حادث عنيف في مخيم للمشردين داخلياً في بلدة بوكتاو، يؤدي مؤقتاً ما يقرب من ٤٠٠ ٤ فرداً من أفراد جماعة الروهينغيا، عن مقتل اثنين من المشردين داخلياً وإصابة ستة آخرين بجراح، اثنان منهم قاصران. ويُعتقد أن السبب وراء اندلاع العنف هو وقوع خلاف بين مشردين وأحد زعماء القرية.

٥٣ - وعلى نحو ما ذكر أعلاه، اهتمت بعضُ الجماعات المحلية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالتحيز لجماعة الروهينغيا، مما أدى إلى توجيه تهديدات للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والحدّ من قدرتهم على العمل في ولاية راخين. وتظل الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال العمل الإنساني على الالتزام بتنفيذ عمليات المساعدة الإنسانية وتوفير المعونة للشرائح المتأثرة من السكان دون أي تحيز ديني أو إثني، وبطريقة تقوم دائماً على مبادئ النزاهة والحياد والإنسانية. وإنني أناشد السلطات كفالة سلامة وأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والإفراج عن المحتجزين منهم.

ثالثاً - ملاحظات

٥٤ - أكّد رئيس ميانمار في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن بلده يترك وراءه نظاماً استبدادياً يتسم بمركزية قوية للسلطات الإدارية والتشريعية والقضائية، وقد أصبحت لديه حكومة ديمقراطية وبرلمان قوي قادر على أداء مهامه. وأظهر البرلمان تدريجياً، على مدى كل دورة من دوراته السبع، درجة أكبر من الانفتاح في النقاش السياسي، حيث يضطلع المشرعون من جميع تيارات المشهد السياسي

بدور أوسع نطاقاً في المناقشات المتعلقة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومعالجة الشواغل الاجتماعية والبيئية، وإنشاء هياكل مؤسسية جديدة لتعزيز الحوكمة، ودعم جهود السلام التي يجري بذلها مع الجماعات الإثنية المسلحة سابقاً، والنهوض بالمصالح ذات الطابع الأعم المتمثلة في تحقيق الانسجام والشمول داخل المجتمع. ويبقى من الإنجازات الهامة تطور المؤسسات البرلمانية التي تتسم بالاستقرار والديناميكية، إلى جانب إشاعة ثقافة سياسية جديدة فيها، وذلك في بلد كان يفقر لعقود مضت إلى هذه الأدوات التي تتسم بها الأنظمة الديمقراطية المستقرة والمستدامة. ورغم بدء الإصلاحات بوصفها في الأساس عملية مصممة "من القمة إلى القاعدة"، فقد بدأ إرساء الديمقراطية يكتسب على نحو متزايد وتيرة سريعة من القاعدة الشعبية صعوداً.

٥٥ - واعترفت داو أونغ سان سو كي بفعالية البرلمان، وعلّقت بالقول إن البرلمان يزداد قوة. ومن المرجح أن تُقيّم فعالية البرلمان أثناء الفترة المتبقية من ولايته الحالية من خلال قدرته على تمهيد الطريق للممارسة السياسية الشاملة خلال الانتخابات المقبلة، وكيفية تعاونه مع السلطة التنفيذية في توفير رؤية ومجموعة من الحلول الدستورية والسياسات العملية للتعامل مع المسائل الحساسة والتحديات التي تواجهها الدولة، وفي طليعتها مسألة التعديل الدستوري، التي ستشمل موضوعي مواصلة إرساء الديمقراطية وكفالة استقرار عملية المصالحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، ستكون هناك مسائل ملحة أخرى لا بد من معالجتها، ولا سيما المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لسكان الأرياف في البلد، الذين يشكلون النسبة الأكبر من جمهور الناخبين. وتتعلق أهم تلك المسائل بحيازة الأراضي وتخصيصها واستخدامها، وستصبح أكثر تعقيداً في المستقبل لا محالة. ولئن سيظل البرلمان في صميم التغيير في البلد، فلا شك أنه سيتعين على السلطة التنفيذية أن توفر أيضاً القيادة الحازمة، وأنه يجب إتاحة المجال لنشوء سلطة قضائية قوية ومستقلة. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً توفير مزيد من الدعم والمساعدة في مجالات أساسية، مثل سيادة القانون، والمساعدة الانتخابية، ومكافحة الفساد، وإصلاح الشرطة، والممارسات القضائية.

٥٦ - ويعتزم الرئيس زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد بثلاثة أضعاف، والحدّ من عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٢٦ إلى ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وأكدت الأمم المتحدة في حلقات عمل متوالية جرى تنظيمها عبر أنحاء البلد الحاجة العاجلة إلى تكثيف الاستثمار في الصحة والتعليم وتنمية الموارد البشرية، بحيث تكون الفوائد الناشئة عن التحول الديمقراطي بيّنة في حياة الناس اليومية. وستشكل سياسات النمو الشامل عنصراً رئيسياً في أي حملة للتخفيف من الفقر بطريقة مستدامة، تماماً كالتشديد على أهمية توفير الحماية الاجتماعية وهياكل الدعم الملائمة.

٥٧ - ومن المهم بنفس القدر أيضا الجهد الذي تبذله الحكومة من أجل الوصول إلى الجماعات الإثنية التي ما زالت حتى الآن خارج نطاق سياساتها، وتشجيعها على تبني الهدف الوطنية الأوسع نطاقا. وعلى نحو ما ذكر أونغ مين في آذار/مارس قبل اجتماع عُقد في نيويورك، تُدرك الحكومة الحالية أن عليها النظر إلى مطالب الحكم الذاتي الإقليمي للقوميات الإثنية واعتبارات تقاسم السلطة وتقاسم الموارد من منظور جديد ومختلف. وبالنسبة لميانمار، يتيح هذا الوضع فرصة هامة ويشكل تحدياً في آن معاً، وهو وضع يمكن أن تتوقع فيه نيل التعاطف والدعم والمساعدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. فالمجتمع الدولي يمكن أن يساعد في إزالة الألغام الأرضية، وفي جهود الإغاثة وإعادة التأهيل، من خلال توفير المأوى والغذاء وفرص العمل، وفي الشراكات في تسيير مشاريع الأعمال، مثلاً في مجال الصناعات الصغيرة والزراعة وتربية الماشية. واستجابةً لطلب من الحكومة، أعلنت أن ميانمار مؤهلة للحصول على الدعم من صندوق بناء السلام. والغرض من هذا الدعم هو توفير المساعدة في المشاريع القصيرة الأجل، ولا سيما المشاريع التي من شأنها المساعدة في جني ثمار السلام في وقت مبكر. وستعمل الأمم المتحدة على نحو وثيق مع الحكومة، وقادة الجماعات الإثنية والمجتمعات المحلية، من أجل تصميم وتنفيذ جميع الأنشطة، وستُعطي الأولوية للنهج القائمة على المشاركة والشمول. ويظل مستشاري الخاص وفريق الأمم المتحدة القطري على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من الدعم من أجل كفالة نجاح المشاريع.

٥٨ - إن عملية السلام تمر بمرحلة حاسمة، وينبغي أن يكون التركيز على دعم الأسس الهامة المنجزة حتى الآن، والعمل على التوصل إلى وقف لإطلاق النار بشكل مستقر في جميع أنحاء البلد، والبدء فوراً في حوار سياسي شامل. وسيكون توافر الوحدة والقيادة السياسية ذا أهمية حاسمة لتمكين عملية الحوار من تحقيق مصالحة حقيقية ومستدامة. وقد اتخذت الجماعات المسلحة الإثنية خطوات جسورة إذ وُقِّت اتفاقات ووقف إطلاق النار بعد عقود من النزاع، لذلك لا بد لجميع القادة السياسيين والعسكريين الاعتراف علانيةً بقراراتها الشجاعة وتأييدها. وفي هذا الصدد، يجب التنويه برؤية قادة فريق التفاوض لدى الجانبين وحكمتهم في إدارة شؤون الدولة. ومع مضي العملية قدماً وظهور العديد من المجموعات والاتلافات، لا بد لعملية التفاوض أن تزداد تعقيداً. وتأمل الأمم المتحدة أن تكون تشكيلة المجموعات التمثيلية التي ظهرت وأبدت استعداداً للتعاون مع السلطات قادرة على التعامل مع هذه المسائل بصبر واتساق، بالتشاور الوثيق مع ناخبها ومع الوعي الكامل للهدفين المتمثلين في الوحدة الوطنية والمصالحة على نطاق أوسع.

٥٩ - وإذا كانت ثمة مسألة واحدة يمكنها أن تقوّض زخم التحول التاريخي الجاري في ميانمار، فإنها تتمثل في الخطر الذي يشكله تفاقم الوضع الطائفي. ذلك أن مخنة الطائفة

المسلمة في ولاية راخين، التي كانت عائدة في الأصل إلى شواغل المواطنة، قد اشتدّت حدة في ظل انتشار الفيروس الطائفي في مختلف أنحاء البلد، وادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ضد جماعة الروهينغيا والطائفة المسلمة على نطاق أوسع، واحتمال تزايد الاستقطاب بين البوذيين والمسلمين. وقد تليقتُ نداءات ومذكرات واحتجاجات من قادة حكوميين، ومنظمات المجتمع المدني، وبمجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان، وزعماء سياسيين، وأفراد من جميع أنحاء العالم، أعربوا فيها عن قلقهم العميق إزاء محنة الروهينغيا وطلبوا إليّ أن أتدخل تدخلاً فعلياً. وفي الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، دعت الدول الأعضاء بقوة إلى وضع حد لأعمال العنف والتوصل إلى حل عاجل للأسباب الجذرية للتراع، بسبل منها معالجة موضوع المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٦٠ - وعلى الحكومة أن تعالج الأسباب الجذرية لحالات انعدام الجنسية الناجمة عن تطبيق قانون المواطنة في البلد. وفي أعقاب أحداث العنف التي وقعت عام ٢٠١٢، قدمت لجنة التحقيق تقريراً يتضمن، وإن بأسلوب حذر ومتوازن، ملاحظات رصينة تبعث على التفكير طويلاً في القيود التي تواجهها الحكومة في التعامل مع وضع طائفة الروهينغيا في سياق اشتداد حدة الشعور العام، على إثر إحساس قوي بالإيذاء في كل من طائفتي الأغلبية والأقلية. وأدّت هذه الحالة إلى تأخير تنفيذ التدابير العملية المقترحة في التقرير. حتى أنه لم يتم إلى الآن تناول أو تنفيذ التدابير المؤقتة لحلّ مسائل المواطنة وسبل كسب الرزق لبعض أفراد طائفة الروهينغيا في إطار قواعد القانون الحالي. وما لم تتخذ الحكومة تدابير جديّة وعاجلة لمعالجة هذه المسائل، فإنها من المرجح أن تعطي انطباعاً بانعدام الإرادة أو بعدم الاستعداد لمواجهة الضغط العام، وكلاهما يسيء إلى الصورة العامة للحكومة.

٦١ - ولا بد من معالجة نشر الكتابات التي تحث على الكره، ومحاسبة المسؤولين عن قتل الأبرياء. ويجب أيضاً أن تبدأ المناقشة التي تأتي بحلول تشريعية للنهوض تدريجياً بمسألة توفير الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لطائفة الروهينغيا. وثمة حاجة ملحة وذات أهمية حاسمة لاتخاذ تدابير بناء الثقة وإشاعة جو الاطمئنان فيما بين الطوائف، وبين الطوائف والحكومة، للمضي قدماً في الحلول المعدة للسكان المشردين داخلياً وتجنب تصعيد التوتر. ولا بد من اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة المشردين داخلياً من أفراد ومجتمعات محلية من خلال الحوار السلمي وبالتشاور مع المتأثرين. ومن المرجح لقرار الحكومة المتخذ في ١٢ تموز/يوليه والذي يقضي بحلّ قوة أمن الحدود (ناساكا) أن يرسل إشارة إيجابية إلى المجتمعات المحلية المتأثرة في المنطقة، وقد لاقى ترحيباً من المجتمع الدولي. ومن شأن اتخاذ المزيد من هذه الخطوات المحددة والملموسة أن يكفل الحفاظ على الإرادة الحسنة التي ولّدتها على الصعيد الدولي عملية الإصلاح في ميانمار، ومواصلة استفادة الشعب منها.

٦٢ - وسيكون من المهم للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم القوي والبناء لميانمار خلال هذه المرحلة الانتقالية الحساسة. وفي هذا السياق، أقدّر ما يديه أعضاء المجتمع الدولي من تفهم وما يقدمونه من دعم لمستشاري الخاص في الجهود التي يبذلها للوصول إلى جميع الجهات المعنية في ميانمار. وإذ أحيط علماً بإعراب الدول الأعضاء عن تأييدها لاستمرار المساعي الحميدة التي أبذلها، وإذ أدرك أن الأمم المتحدة يمكن أن تقدم مقداراً وافراً من المساعدة البناءة في الحفاظ على المسار الإيجابي لعملية الإصلاح وتعزيزه، أود أن أحث الدول الأعضاء على النظر بشكل إيجابي في أي قرار من شأنه أن يمكّن مستشاري الخاص من مواصلة عمله المتمثل في مساعدة ميانمار على أن تتجاوز بنجاح المراحل الرئيسية في طريقها إلى التحول السياسي والاقتصادي، بما في ذلك التحضير للانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠١٥.